دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
–دراسة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم–

Le rôle de la responsabilité sociale dans l'amélioration du développement durable de l'entreprise économique algérienne
- cas de la Société AE et Sonelgaz, de Mostaganem

تاريخ الارسال: 2018/02/08 تاريخ القبول: 2018/05/31 تاريخ النشر: 2018/06/30

بطاهر بختة
طالبة دكتوراه – جامعة مستغانم–
د/ عرقوب وعلي
أستاذ محاضر –جامعة بومرداس–

ملخص

أفضت التغيرات السريعة والمنافسة الشديدة في السوق المحلية والدولية إلى ضرورة تكيف المؤسسات مع بيئتها الداخلية والخارجية من خلال استجابتها لهذه الأخيرة، وتحملها لمسؤوليتها الاجتماعية من خلال تبني نظم وإستراتجيات توفر متطلبات التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، مما انعكس إيجابا على نشاط هذه المؤسسات وساهم في تعزيز دورها في التنمية خاصة التنمية المستدامة التي اقتحمت عالم المؤسسة وجعلتها مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقائها . وهذه الدراسة تحلل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ومدى تبنيهما في المؤسسة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية ، التنمية المستدامة، المؤسسة الجزائرية، المجتمع.

Abstract

The rapid Change and the intense Competition in domestic and international markets led to the necessity that enterprises adapt with their internal and external environment and react with their development, and make these enterprises committed to their social responsibility through the adoption of systems and strategies that insure the availability of requirements of the social development and the protection of the environment, which reflected positively on the activities of

these enterprises, and increased their role in the development especially sustainable development, which penetrated to the world of enterprises making them try to realize the equilibrium between their economic goals and the environmental and social requirements as a condition for their growth and for ensure their survival and continuity. This Study analyzes the interaction between Social Responsibility and Sustainable Development, and it illustrates the degree of adoption of these two approaches in Algerian enterprises.

Key–words: Social Responsibility, Sustainable Development, Algerian Enterprise, Society.

مقدمة

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المواضيع الهامة التي أثارت ولا تزال تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بالنسبة لمديري المؤسسات الاقتصادية، وقد تشعبت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية وطرحت وجهات نظر متعددة، تمثلت في مختلف الاتجاهات الفكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها، فعندما نتحدث اليوم عن المسؤولية الاجتماعية فإننا نشير للمفهوم الأكثر ارتباطا بمفهوم التنمية المستدامة، و هذا النهج الفكري الذي يربط بين المفهومين لم يتم بناؤه إلا خلال العشر سنوات الأخيرة وتحديدا بالاتحاد الأوروبي، ولم يتم انتهاجه عالميا.

فقد أصبح موضوع التنمية المستدامة يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل .ومنه يمكن طرح التساؤل التالي : **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

الأسئلة الفرعية

1– ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها؟

2– هل تؤدي المؤسسات الجزائرية دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة؟

3– ما هو انعكاس التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية على إسهامها في التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

1- لا تلتزم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل كاف؛

2- لا تؤدي المؤسسات الجزائرية دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة؛

3- التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية يعزز من دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة وذلك من خلال تركيزها على جمع مختلف المعلومات المتعلقة بعوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية واهم نظرياتها، بإضافة إلى التعريف بأهم أبعاد واستراتيجيات التنمية المستدامة، مع التركيز أيضا علاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

المنهج المستخدم

بالنظر إلى طبيعة الموضوع الدراسة وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك لتلاؤمهما مع معطيات دراستنا، حيث تم جمع مختلف المعلومات ومن ثم تحليلها وأخذ الأفضل منها لإتمام دراسة والخروج منها بأهم النتائج والتوصيات.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور حيث تعرضنا في المحور الأول إلى الإطار النظري والفكري للمسؤولية الاجتماعية، أما في المحور الثاني ركزنا على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، أما المحور الثالث يتمثل في دراسة ميدانية لوحدتين هامتين لمؤسستين جزائريتين عموميتين.

المحور الأول: الإطار النظري والفكري للمسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من الوسائل التي تساعد المؤسسة على احترام بيئتها وتخلق لها جو عمل مناسب بحيث تجعل المجتمع يفهم المؤسسة والتي تصبح بدورها تحترم مجتمعها، وهذا يسهم بشكل كبير في تطور اقتصاد البلد وزيادة نموه.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

البنك الدولي يعرفها بأنها:" التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما

أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة[1]".

تعريف الاتحاد الأوربيcommission européenne :" هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال[2]."

تعريف watts et all :"بأنها التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا. والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى وعائلاتهم والسكان المحليين والمجتمع."[3]

وتعرف كذلك :" تركز المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من أركان أساسية وهي أن تكون المؤسسة محققة للمسؤولية الواجبة عليها تجاه جميع الأطراف من الموظفين وزبائن وموردين والمجتمع والبيئة، وأن تدير أعمالها لتحقيق أهداف لا تقتصر على الربحية فقط وأن تعمل على أسس وقيم أخلاقية راسخة.[4] "

وبالتالي نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب أن تسير عليها المؤسسة أثناء تعاملها مع مختلف الأطراف المتصلة بها وذلك لغرض الوصول إلى أحسن نتائج في عملها.

ثانيا: عناصر المسؤولية الاجتماعية

تكمن عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في التالي:

---

[1]. بومدين بروال، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة– دراسة و تحليل تجارب وطنية ودولية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 18و 19 ماي2011، ص2.

[2] . Commission des communautés européennes, **livret vert**, **promouvoir le cadre européen**

pour la Responsabilité Sociale des Entreprises, 2001, p7.

[3]. غاد عمر أبو راشد، " **المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء –دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص12.

[4] . www.okaz.com. Consulté le 20/09/2016 à 11H00.

– **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للمؤسسات شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل المساهمة في دعم البنية التحتية، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات و التقاليد ، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث[1].

– **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** وذلك من خلال توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم حسب الجنس أو اللون أو العرق، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادتهم، وإتباع سياسة للترقية وتحقيق رضاهم الوظيفي، وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في منظمات الأعمال الأخرى في نفس القطاع أو المجتمع[2].

إذا كانت المؤسسات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلابد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية ، وقد أثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الموظفين يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة.

– **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، و الإعلان لهم بكل صدق وتقديم منتجات صديقة لهم، بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار[3].

– **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة مابين الموردين والمؤسسات على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم المؤسسات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع الموارد الأولية للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للموارد المجهزة للمؤسسات.

---

[1]. محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية وارامو السعودية)**، مجلة الباحث ، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص ص31،32.

[2]. محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال**، دار اليازوري، عمان، بدون سنة نشر، ص58.

[3].بدوي محمد عباس، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص95.

– المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة.[1]

– المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تعد فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة. وتكمن مسؤولية المؤسسة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة وموجوداتها.[2]

ثالثا: نظريات المسؤولية الاجتماعية

ومن أهم النظريات المهدة للتأصيل العلمي والشرح الاصطلاحي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

– النظرية النيوكلاسيكية" نموذج Shareholders": هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها" لا شيء سوى أعلى الأرباح للمالكين" ورواد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي النقداوي Milton (Friedman) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي يشير إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية والربحية لفائدة المساهمين وأن مبدأ تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب للمؤسسات لأنه يعادل تعظيم الثورة الاجتماعية للمؤسسة.[3]

– نظرية الوكالة: ظهرت نظرية الوكالة بفضل مساهمة الباحثان" Michael Jensen et William Meckling"اللذان يعتبران المؤسسة سوق حرة وعقد العمل ما هو إلا عقد تجاري، والوكالة معناه أن شخصا يسند مصالحه لشخص آخر. وتفسر هذه النظرية العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات، حيث تستند مسؤوليتها على المسيرين باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع فئات عديدة من الجهات الفاعلة. وحسب هذه النظرية فان أصحاب المصالح لهم قدرة التأثير على القرارات الإستراتيجية للمسيرين[4].

---

[1]. طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال و المجتمع)**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص81.

[2]. سويدان نظام ، حداد شفيق، **التسويق مفاهيم معاصرة**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص97.

[3].فريد فهمي زيارة، **مدخل معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص286.

[4]. علال بورحلة، **تحليل المنظمات**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص80.

– نظرية أصحاب المصالح: يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسات دورا اجتماعيا وهم الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح الذين لا ينحصرون فقط في مجموع المساهمين وإنما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية تجاه المجتمع تصبح مسؤولية تجاه أصحاب المصلحة[1].

المحور الثاني: دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الشائعة التي ظهرت في أواخر هذه السنوات ،وذلك لحاجة المجتمع الدولي إليها ومدى مساهمها في محافظة على موارد الأجيال القادمة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة:" بأنها التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو على الوفاء باحتياجاتها."[2]

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1992:" بأنها عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مستدامة".[3]

تعريف لجنة برونتلاند:" تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأشياء الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها"[4].

---

[1].طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة و الأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع،2007 عمان، الأردن، ص90.

[2] . WCED (**World Commission on Environment and Development**), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press , USA, P 8.

[3]. فتيحة مزارشي، حسيبة مداني، **استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص03.

[4].عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة–فلسفتها أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص25.

تعرفها الفاو :"أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات ومصادر الثروة الطبيعية) تحمي الأرض والمياه ومصادر الثروة النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية."[1]

وعرفت كذلك:"أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش."[2]

من خلال التطرق إلى التعاريف السابقة استنتجنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن إستراتيجية تعمل على تنمية الموارد وتوجيهها توجيه صحيح بغرض المحافظة عليها ليتم استغلالها من طرف الأجيال القادمة.

ثانيا: متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي: [3]

– الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما هو يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية.

– سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية واولياتها.

– العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات و سبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملاكات المحلية.

---

[1]. بغداد كربالي ، محمد حمداني، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، هولندا، 2010، ص11.

[2] . Marie Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, p4.

[3]. هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016، ص51.

– التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة.

– الحفاظ على البيئة و الاهتمام بالبيئة الخاصة و العامة: صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على اساس من المعرفة مع المعرفة بان صلاح البيئة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي.

– الشراكة في العلاقات الخارجية و الداخلية: توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

الشكل رقم (1):يوضح ترابط أبعاد التنمية المستدامة

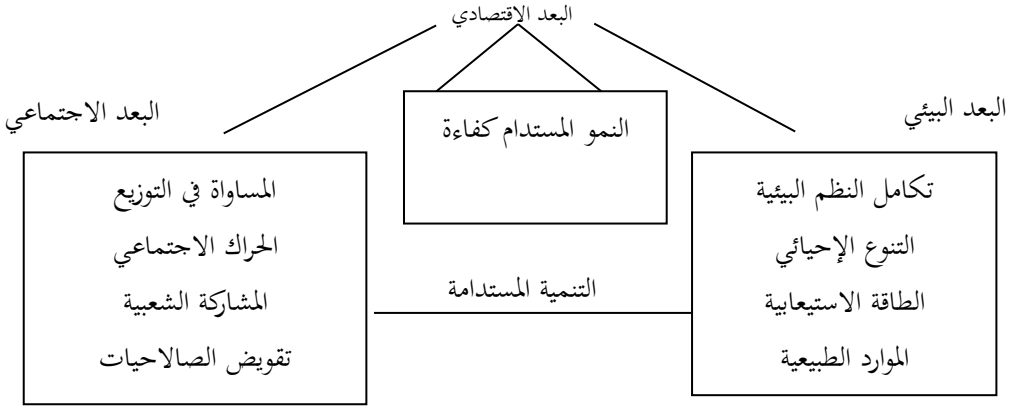

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد زنط، **التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص41.

ثالثا: مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة. كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسئولة اجتماعيا هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها المؤسسة. وللأجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.[1]

[1]. وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص113.

وبشكل عملي فان المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة الآتي:[1]

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل؛
- احترام حقوق الإنسان؛
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية؛
- الانضمام للمعايير الدولية بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ولقد سعت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات لتجسيد مسؤولياتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونذكر فيما يلي بعضا من الأمثلة عن ذلك[2]:

- تقوم (shell) بالتعاون مع منظمتين من اكبر المنظمات غير الحكومية هما: منظمة (Greenpeace) ومنظمة حقوق الانسان (Human rights)، حيث تأخذ بمشورتهما عند اتخاذ قراراتها، عندما يتعلق الأمر بسياستها؛
- أقامت مؤسسة (Lafarge) الفرنسية المختصة في موارد البناء شراكة عالمية مع المنظمة العالمية لحماية البيئة. وهو أول اتفاق شراكة في إطار برنامج (conservation Partner) الذي تقوم به المنظمة العالمية لحماية البيئة؛
- قامت مؤسسة (Novo Nordisk) الدانمركية للموارد الصيدلانية بالانضمام للكثير من الاتفاقات العالمية التي تعاني بالتنمية المستدامة وحماية البيئة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

ومن القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية ويلخصها فيمايلي:[3]

- القيود الحكومية نحو قضايا محددة؛

---

[1] .Alain Chauveux, Jean-Jacques Rose ,**L'entreprise responsable**, éditions d'organisation, Paris, France, p49.

[2] .Philippe de Woot , **Responsabilité sociale de l'entreprise** (**Faut-il enchainer**),éditions Economica, Paris, France, 2005,pp 167,168.

[3]. عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوي، عمان، 2015، ص66.

- العجز في الموارد البشرية؛
- السلوك الاجتماعي لأعضاء الشركات وتركيزهم على الحلول التقنية و الإدارية؛
- الإخفاق في دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في خطط التنمية.

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول المسؤولية الاجتماعية ومدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ومؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

أولا: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1– مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وحدتين من مؤسستين عموميتين، وتعتبر هذين الوحدتين بحجم مؤسستين متوسطتين، وهما مؤسسة الجزائرية للمياه (ADE) وحدة مستغانم، ومؤسسة سونلغاز (Sonelgaz) وحدة مستغانم، وهما تشبهان الى وحد كبير في خصائصهما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم توزيع 36 استمارة على موظفي المؤسسة الأولى، واسترجعت 20 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 55,56% من الاستمارات الموزعة، في حين تم توزيع 20 استمارة على المؤسسة الثانية، واسترجع منها 16 استمارة صالحة للتحليل أي ما يساوي 80% من الاستمارات الموزعة، وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة هو 56 استمارة تم استرجاع منها 36 استمارة أي ما يقدر بـ64,28% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

2– أداة الدراسة: تم بناء الاستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المؤسسة، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، الفئة الوظيفية).

في حين احتوت الاستبانة على 12 فقرة مقسمة على محورين، محور تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة يحتوي 6 فقرات، ومحور دور المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ويشمل 6 فقرات أيضا.

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان مع منح الدرجات التالية:

3– الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا–كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري).
كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم.
أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو (0.05) وهو الأكثر استعمالا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H0 إذا كان مستوى الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1– تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا–كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة	6	%66.22	%81.38
دور المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة	6	%79.56	%89.20
المحاور السابقة معا	**12**	**%78.61**	**%88.66**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ عال بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ومقبول نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 70% بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول نسبيا حيث أنه دون 70%، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال جدا يفوق 88% ما يدل على صدق مختلف بياناته، إضافة إلى أن معامل الصدق بالنسبة للمحورين عال جدا يفوق 80%.

2– تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 36 موظف في المؤسستين، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

– بالنسبة لمتغير الجنس: 72.22% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 27.78%، وهو مؤشر على الضعف النسبي لتواجد وتمثيل العنصر النسوي في الوحدات التجارية للمؤسسات الكبيرة، بالتوازي مع ضعف تواجدها ومشاركتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

– بالنسبة لمتغير السن: 13.89% تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، 50.00% تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، 25.00% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، و11.11% تتراوح أعمارهم بين 51 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبانية من خريجي الجامعات، مع تواجد معتبر للكهول، وهو ما قد يعطيها ميزة تنافسية مصدرها الموارد البشرية بتكامل عنصري الشباب (التجديد) والخبرة؛

– بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 11.11% مستواهم ثانوي، في حين أن 88.89% ذوو مستوى جامعي، ، وهذا وهي نسب تؤكد توجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام

– بالنسبة لمتغير المؤسسة: 55.56% من المستجوبين موظفون في وحدة مستغانم لمؤسسة الجزائرية للمياه، في حين أن 44.44% منهم موظفون في وحدة مستغانم لمؤسسة سونلغاز، وهو ما يظهر تكافؤ نسبي في حجم العينة المأخوذة من المؤسستين؛

– بالنسبة لعدد سنوات العمل في المؤسسة: 19.44% لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 41.67% تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 11.11% من 11 إلى 15 سنة، 5.56% عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 8.33% من 21 إلى 25 سنة، 11.11% من 26 إلى 30 سنة، في حين أن 2.78% تفوق سنوات عملهم في المؤسسة 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في الوحدتين من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات.

– بالنسبة لمتغير الفئة الوظيفية: حرصا على تمثيل الفئات الوظيفية الثلاث، تم استجواب موظفين ينتمون إلى كل فئة، مع إعطاء الأولوية للإطارات بما أنهم الأكثر إلماما بمتغيري البحث، ثم أعوان التحكم، ومن ثم أعوان التنفيذ. وتمثل نسبة المستجوبين من الإطارات في الوحدتين 75.00% ، في حين أن نسبة المستجوبين من أعوان التحكم في الوحدتين تساوي 19.44%، أما نسبة المستجوبين من أعوان التنفيذ في الوحدتين هي 5.56%.

3– تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

3–1– تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في تفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم	عبارة الفقرة
01	تعمل المؤسسة على دمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لضمان التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
02	تلتزم المؤسسة بالتصرف أخلاقيا وتعزيز أخلاقيات العمل وسط موظفيها لضمان التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
03	تؤمن المؤسسة بضرورة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع كأحد أسباب نجاحها.
04	تخصص المؤسسة مسئولا متفرغا تفرغا كاملا لمتابعة التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية في مختلف نشاطاتها.
05	تعمل المؤسسة على تبني أنظمة البيئة ضمن فلسفة المؤسسة، وتسهر على إعداد التقارير البيئية في إطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.
06	يعتبر أصحاب المصالح مجالا من المجالات المهمة التي تمارس فيها المؤسسة دورا اجتماعيا، حيث أنها تعنى بتحقيق مصالح مختلف الأفراد والمجموعات والمنظمات المرتبطة بأدائها و المتواجدة بمجتمعها.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	2.56	1.20	غير موافق	-2.212	0.034	العبارة غير محققة	06
02	2.56	1.27	غير موافق	-2.092	0.044	العبارة غير محققة	05
03	3.22	1.04	محايد	1.276	0.210	العبارة غير محققة	02
04	3.72	0.94	موافق	4.588	0.000	العبارة محققة	01
05	2.72	1.18	محايد	-1.405	0.169	العبارة غير محققة	04
06	3.22	1.12	محايد	1.186	0.244	العبارة غير محققة	03
المحور الأول	**3.00**	**0.69**	**محايد**	**0.000**	**1.000**	**مستوى تفعيل المسؤولية الاجتماعية والالتزام بها في المؤسستين محل الدراسة غير كاف وبحاجة لتحسين**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المؤسستين المدروستين لم تتمكنا من تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالشكل الكاف، وأنهما لا تلتزمان بمسؤوليتهما الاجتماعية تجاه مجتمعهما بطريقة فاعلة، وهذا راجع أساسا إلى عدم اهتمام المؤسستين بدمج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن إستراتيجياتها، وعدم تعزيزهما لأخلاقيات العمل في وسط موظفيهما بالتوازي مع عدم اكتراثهما بالالتزام بالتصرف أخلاقيا، وإهمالهما التام للبعد البيئي وعدم تبنيهما للأنظمة البيئية، ما يعكس ضعفا في حرصهما على ترسيخ صورة المؤسسة المواطنة، إضافة إلى ذلك اهتمامهما بأصحاب المصالح غير كاف، حيث أنها لا تعمل على إرضاء زبائنها بالشكل الكاف، في حين أنها تهمل تماما الجمعيات الاجتماعية والبيئية المحيطة بها ولا تنسق معها, رغم أن المؤسستين تنشطان في مجالين مرتبطين بالبيئة بصفة مباشرة، خاصة أن الماء أصبح موردا نادرا، والكهرباء والغاز موارد طاقوية حيوية، ومن جهة أخرى درجة إيمان المؤسستين بأن المسؤولية الاجتماعية شرط أساسي لتحقيق النجاح ضعيفة نسبيا، رغم أنهما يخصصان مسئولا لمتابعة أنشطة المؤسسة ومدى استجابتها لمتطلبات تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، وهذا ما يوضح أن المؤسسات الجزائرية ما يزال أمامها الكثير لتصل إلى مستوى المؤسسات المواطنة المسؤولة اجتماعيا عن تحسين مختلف جوانب وأبعاد مجتمعها والمساهمة في تطويره اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

3-2- تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في دور المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم	عبارة الفقرة
01	تعمل المؤسسة على تحقيق التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو الوفاء باحتياجاتها.
02	تعمل المؤسسة على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرارها لضمان التنمية المستدامة.
03	تقوم المؤسسة بوضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير كأحد ركائز التنمية المستدامة.
04	تؤمن المؤسسة بأن الإسهام في التنمية المستدامة يضمن تنويع وتطوير الإنتاج الوطني وتقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة و الصناعة.
05	تتبنى المؤسسة أسس التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسييرها بما يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر.

06	تتبنى المؤسسة أسس التنمية المستدامة وتعمل على تفعيل دورها في تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة لزبائنها ومواردها البشرية وتحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بأدائها.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.36	1.02	محايد	2.127	0.041	العبارة محققة	02
02	3.11	1.21	محايد	0.549	0.586	العبارة غير محققة	03
03	3.50	1.03	موافق	2.918	0.006	العبارة محققة	01
04	2.97	1.28	محايد	-0.131	0.897	العبارة غير محققة	04
05	2.64	1.51	محايد	-1.430	0.161	العبارة غير محققة	05
06	2.56	1.38	غير موافق	-1.929	0.062	العبارة غير محققة	06
المحور الثاني	**3.02**	**0.88**	**محايد**	**0.158**	**0.876**	**مستوى إسهام المؤسستين محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة غير كاف وبحاجة لتحسين**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن آليات المؤسستين محل الدراسة لا تسهمان في التنمية المستدامة بشكل فاعل، وهذا رغم وضعها لأهداف طويلة الأمد بهدف ضمان التنمية والتطوير، ورغم عملها على ضمان التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة، إلا أنها لا تتبنى أسس التنمية المستدامة بالشكل الذي يضمن إرضاءها مختلف أصحاب المصالح المرتبطة بها وتحقيق رغباتهم ومتطلباتهم خاصة مواردها البشرية وزبائنها، إضافة إلى ضعف انتهاجها لأساليب التحسين المستمر لطرق تسييرها ومختلف عملياتها، ومن جهة أخرى يتم لمس ضعف تركيز المؤسستين على فلسفة التنمية المستدامة وضعف الإيمان بفعاليتها وجدواها، كما أن المؤسستين لا تساهمان في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة، رغم أن مجالي نشاطهما يحتم عليهما الاهتمام بترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية من الإهدار خاصة النادر منها، وهو ما يؤكد أن أغلب المؤسسات الجزائرية بعيدة عن مستوى المؤسسات الرائدة التي تساهم في التنمية المستدامة لدولها، والحفاظ

على ركائز التطور الثلاث وأبعاده (التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي، والتطور البيئي) وتكاملها بهدف ضمان الرقي لشعوبها بأجيالها الحالية والمستقبلية.

4– تحليل تباين أجوبة أفراد العينة: يتم تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المؤسسة.

4–1– تحليل تباين أجوبة أفراد العينة عن فقرات المحور الأول

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب المؤسسة

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم	20	3.02	0.65			
مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم	16	2.97	0.76	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**36**	**3.00**	**0.69**	**0.057**	**0.813**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم تباين إجابات موظفي المؤسستين، وهو ما يشير إلى أن مستوى التزامهما بالمسؤولية الاجتماعية متقارب جدا، رغم أن مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم أكثر التزاما بالمسؤولية الاجتماعية من نظيرتها مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم بشكل طفيف جدا، إلا أن مستوى الالتزام بها يبقى غير كافيا بشكل عام.

4–2– تحليل تباين أجوبة أفراد العينة عن فقرات المحور الثاني

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب المؤسسة

المؤسسة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم	20	3.10	0.91			
مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم	16	2.93	0.86	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**36**	**3.02**	**0.88**	**0.337**	**0.566**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يبين من الجدول السابق عدم اختلاف إجابات موظفي المؤسستين، وهو ما يشير إلى أن مستوى إسهامهما في التنمية المستدامة متقارب، رغم أن مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم أكثر إسهاما في التنمية المستدامة من نظيرتها مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم بشكل طفيف، إلا أن مستوى تفعيلها والإسهام فيها يبقى غير كافيا بشكل عام.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

1– اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة في المؤسستين محل الدراسة، حيث أنهما لا تلتزمان بمسؤوليتهما الاجتماعية بالشكل الكاف، وهو ما يفرض عليهما ترسيخ هذه الفلسفة وبناء أنظمة إدارية مرتكزة على أسس المسؤولية الاجتماعية.

2– اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية محققة في المؤسستين محل الدراسة، حيث أنهما لا تساهمان بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي هما مطالبتان بتفعيل مبادئ التنمية المستدامة، والعمل على إشراك موظفيهما في وضع إستراتيجيات من شأنها دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة في الجزائر.

3– اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار صحة الفرضية الثالثة لابد من قياس مدى ارتباط الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل) بتحقيق التنمية المستدامة (المتغير التابع)، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تحليل ارتباط المتغيرين

المتغير	الأول (متغير مستقل)	مستوى الدلالة	القرار
الثاني (متغير تابع)	%36.85	0.027	توجد دلالة ارتباط ضعيف موجب

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائيا رغم ضعفه، وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وطبيعة هذه العلاقة موجبة ضعيفة، وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا، حيث أن التزام المؤسستين محل الدراسة بمسؤوليتهما الاجتماعية يساعد في تعزيز دورهما في تحقيق التنمية المستدامة، وما نراه جليا أن ضعف التزامهما بمسؤوليتهما الاجتماعية أفضى إلى ضعف دورهما في تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

إن مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مساهمة في حد ذاتها في التنمية المستدامة. فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة يصبان في قالب واحد، حيث نجد لهذه الأخيرة مجموعة من الدلالات منها التطور ومنها العلاقة بين الشمال والجنوب ومنها الاستدامة ومنها النمو .هذه الدلالات كلها يمكن حصرها في عبارة واحدة وهي قدرة المؤسسة على ضمان بقائها في العالم الذي تنشط فيه .وعليه فإن عبارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو عبارة التنمية المستدامة يقودان إلى نفس الفكرة ويتبعان نفس الاتجاه في التطور سواء على المستوى الجزئي والمتمثل في المؤسسة أو على المستوى الكلي أي على مستوى الدولة أو المنظمات الدولية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن المسؤولية الاجتماعية تساهم في خلق جو عمل للمؤسسات يسوده نوع من الاستقرار؛
- تساعد المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التوازن بين المؤسسة وبيئة عملها؛
- تعمل التنمية المستدامة على المحافظة على ثروات الأجيال القادمة من خلال التسيير الجيد لها؛
- إن تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة يقودها إلى تحقيق التزامها تجاه البيئة ودعم نظم الإدارة البيئية لديها، مما ينعكس إيجابيا على المحيط الذي تعمل به؛
- ضعف التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية؛
- عدم عمل المؤسسات الجزائرية على نشر فلسفة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية وسط مواردها البشرية؛

– نقص اهتمام المؤسسات الجزائرية بتفعيل دورها في التنمية المستدامة؛

– إهمال المؤسسات الجزائرية للجانب البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة وتركيزها على التنمية الاقتصادية فقط؛

– عدم التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية أدى إلى ضعف إسهامها في التنمية المستدامة.

من النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية لأنظمة إدارية وتسييرية مشبعة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية، ونشرها في وسط مواردها البشرية؛

– أهمية بناء نماذج وخطط في المؤسسات الجزائرية تتيح لها الإسهام في التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بشكل فاعل؛

– العمل على تنسيق وتكامل ممارسات وأنشطة المؤسسات الجزائرية المسئولة اجتماعيا بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بفروعها الثلاث من تنمية اقتصادية، اجتماعية، وبيئية، وتوثيق ذلك في ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجزائرية.

قائمة المراجع

I– المراجع العربية

– بدوي محمد عباس، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

– بغداد كربالي ، محمد حمداني، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، هولندا، 2010.

– بومدين بروال، **دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات**، الملتقى الدولي حول الإبداع التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة– دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 18و 19 ماي 2011.

– سويدان نظام ، حداد شفيق، **التسويق مفاهيم معاصرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

– طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال و المجتمع)**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

– طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

– عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة–فلسفتها أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.

– علال بورحلة، **تحليل المنظمات**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

– غاد عمر أبو راشد، **المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء –دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.

– فتيحة مزارشي، حسيبة مداني،**استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة**، الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 افريل 2008.

– فريد فهمي زيارة، **مدخل معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

– محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية وارامو السعودية)**، مجلة الباحث ، العدد12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

– هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016.

– وهيبة مقدم، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية–دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

II– المراجع الأجنبية

- Alain Chauveux, Jean-Jacques Rose ,**L'entreprise responsable**, editions d'organisation, Paris, France.

- Commission des communautés européennes, **livret vert**, **promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entrepri**ses, 2001.

- Marie Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005

- Philippe de Woot , **Responsabilité sociale de l'entreprise** (**Faut–il enchainer**),éditions Economica, Paris, France.

- WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, USA.

- www.okaz.com.